لايتاتى منه ومن جملة اخرى كلام فلا يقع ركنا في الاسناد اصلا ثم
المراد ان الكلام يتاتي من ما صدق فات الثلاثة اعني الاسم والفعل
والحرف كزيد وضرب و في مثلا لانه يتركب من هذه الثلاثة اعني
لفظ اسم الذي يصدق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل
والحرف قوله ولا رابع لها اي بالاستقرا فحصر الكلمة في الثلاثة
استقرايي ثم قوله ولا رابع لها ذكره وان كان مستغني عنه بقوله
وهي الكلمات الثلاثة فان هذه الجملة تفيد الحصر تمهيد او توطية
لقوله وذهب ابو جعفر قوله اسم الفعل اي الماضي كهيهات
بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كاف بمعنى اتوجع واسم فعل
الامر كصه بمعنى اسكت ثم ان ابا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى
يرد عليه ان تسميته اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال
الشارح وسماه خالفة اي لانه لا يقول اسم فعل كما يقول غيره
بل يقول هو خالفة على انه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطل
دعواه لجواز ان يريد الاسم بالمعنى اللغوي وهو ما دل على المسمى
وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف قوله لانه خلف عن الفعل
علة لتسميته خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل انه يقوم
مقامه في افادة معناه فان اسما الافعال انما وضعت لتكون
عوضا عن افعالها حملهم على ذلك طلب الاختصار لانها تستعمل
بلفظ واحد في حال اسنادها سوا للمذكر والمونث مفردا
او غيره ولافادتها المبالغة في المعنى فان هيهات ابلغ في
الدلالة على البعد من بعد قوله وهذا الغوة اي قول جعفر
ابن صابر بان اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم
والفعل والحرف قوله الاجماع اي اجماع النحاة والمراد بالاجماع
هنا الاجماع بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع
باصطلاح الاصوليين وهو اتفاق اهل الحل والعقد من
الامة في عصر على حكم من احكام الدين ثم ان القدح بخرق
الاجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فانه انما يتم

لو

لو قلنا ان الاجماع في الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه والمسئلة
ليست اتفاقية فالاحسن ان يرد على ابن صابر بان اسم الفعل من
افراد الاسم لان المراد بالاسم هاهنا ما قابل الفعل والحرف وهو
وهو يشمل اسم الذات كزيد في زيد قايم واسم اللفظ كزيد ثلاثي
واسم المعنى كسبحان واسم الفعل اما مدلوله الفعل الاصطلاحي
كهيهات مثلا موضوع لبعد على ما هو الراجح او انه موضوع
اللغوي الذي هو الحدث فيكون هيهات موضوعة للبعد كما
قاله البصريون وجرى عليه الرضي فان قلنا بالاول فهو من قبيل
زيد ثلاثي وان قلنا بالثاني فهو من قبيل سبحان فحصله انه
اما اسم للفظ او اسم للمعنى وبقي بحث وهو انه كيف يدعي
الاجماع وقد خالف الفراء في المسئلة وهو ممن لا ينعقد الاجماع
بدونه لانه في الكوفيين نظير سيبويه في البصريين حيث قال
في كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب ان الفراء
لم يحكم بانها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق
دخولها تحت اي قسم من الثلاثة لتعارض الادلة وقد نص
في المغني على انها عند سيبويه والمبرد والزجاج واكثر البصريين
حرف معناه الردع والزجر قوله والمراد ان الكلام جواب عن
اعتراض يورد هنا وهو ان جعل الاسم والفعل والحرف
اجزا للكلام يقتضي توقف حقيقة الكلام على الثلاثة
وليس كذلك فان الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده
كزيد قايم وحاصل الجواب ان الكلام يتركب من مجموع هذه
الامور اي بعضها مجتمعة او منفردة فمعناه انه لا يخرج عنها
قوله فان التركيب الخ علة لتركب الكلام من مجموعها لا من
جميعها قوله نحو قلما تقل فعل ماض فانفصلت به ما الحرفية
الكافة فصار يستعمل بمعنى النفي وكففته ما عن العمل في
الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثل طالما وكثرما وقصرما
قوله وهذا الراجح الذي ذكره ابن خروف قال الاشموني

نسخة توصيفية

Copyright © King Saud University